وما لصامه يحصل الافعال وعلي الوجهين لا يحكم العقل بالاستقلال بحسن شي
منها وقبحه بالمعنى المذكور فمعنى قوله ما حسنه الشرع انه لم يرد به نهي شرع
تحريماً او تنزيهاً لفعل الله تعالى وهو الواجب والمندوب والمباح و
بهذا التعريف يصدق على فعل البهائم وغير المكلف وكذا ما قال المص
في المواقف القبيح ما نهي عنه شرعاً والحسن بخلافه وقال في شرحه للمختصر
المباح عند اكثر اصحابنا من قبيل الحسن وفعل الله تعالى حسن ابداً بالاتفاق
واما فعل البهائم فقد قيل انه لا يوصف بحسن ولا قبح باتفاق الخصوم
وفعل الصبي مختلف فيه وليس للعقل صفة حقيقية او اعتبارية باعتبارها
حسن او قبح كما قال بعض المعتزلة كما مر ولو عكس لكان الامر بالعكس
اي كان ما هو حسن قبيحاً وما قبح حسناً وهو اي الله سبحانه وتعالى غير
متبعض ولا متحيز لعله اراد باحدهما الاشتمال على الاجزاء بالفعل و
بالاخر الانقسام الفرضي الوهمي وهما من خواص الاجسام والجسمانيات
وهو تعالى منزه عن ذلك ولا حد له يمكن ان يراد به تعالى الاجزاء الفعلية
فان الحد مركب من الذاتيات ويمكن حمله على ما يرادف النهاية وح
يحمل التبعض والتحيز على الاجزاء الخارجية والعقلية ولا نهاية له

لان النهاية

لان النهاية من خواص المقادير والمص لا يسامح في تهذيب العبارة
وتحريرها كما لا يخفى فان كثيراً ما يذكر ما لا حاجة اليه المعلم به مما سبق
صفاته واحد بالذات اي كل واحدة من صفات الحقيقية كالعلم
والقدرة مثلاً لو كثرت لكانت مستندة الي القادر او الموجب
والاول محال لاستلزامه التسلسل ولان صفاته تعالى قديمة والقديم
لا يستند الي القادر وكذا الثاني لان نسبة الموجب الي جميع الا
عداد على السواء وليس صدور البعض اولى عن بعض وقد عرفت
التحقيق ان استناد القديم الي القادر جائز لكن لا مخلص عن التسلسل على هذا
التقدير في الصفات التي هي مبادي للآثار ولا يخفى ان تساوي جميع
الاعداد لجواز ان يكون بعضها اولى عن بعض في نفس الامر وان لم
يظهر وجه الاولوية غير متناهية بحسب التعلق لان مقدوراته ومعلوماته مراد
انه غير متناهية اما المعلومات فظ لانه تعالى يعلم الواجب والممكنات و
الممتنعات باسرها وهي غير متناهية واما المقدورات فلان قدرته واراده
لا تقف عند حد لا يمكن الزيادة عليه فهي غير متناهية بمعنى انه لا ينتهي الي
حد لا يمكن الماورات قلت لا حاجة في تعلق القدرة الي ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)